

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى منظمات الأعمال الأردنية (دراسة ميدانية على المعن الصناعية في الأردن)

د. زياد المشاقبه

د. محمد جرادات

أستاذ مساعد في قسم نظم المعلومات الاداريه، كلية
ادارة الاعمال، جامعة عجلون الوطنية-الأردن.

أستاذ مساعد في قسم العلوم الماليه، كلية ادارة الاعمال،
جامعة عجلون الوطنية-الأردن.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الدور الذي تقدمه الاستثمارات الاجنبيه من حيث نقل التكنولوجيا والمعرفة الى منظمات الاعمال الاردنيه، حيث كان من المتوقع ان يتم تقديم الكثير من الامور التي تلمس في منظمات الاعمال، ومن ابرز النتائج التي تم التوصل اليها أن حجم الاستثمارات الخاصة الأجنبية المسجلة في البلاد لم يكن يتناسب باي حال مع المستوى والطموحات، وبشكل عام فان المؤشرات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عن ما كان متوقعا.

ومن ابرز التوصيات العمل على سن قوانين جديده من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات جديدة للمستثمرين لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن، والعمل على تفعيل نظام الاعفاء الضريبي للمستثمرين الأجانب لزيادة حجم العمال لتحسين الدخل القومي الأردني.

ABSTRACT

The study aimed to shed a light on the real role of the foreign investments in transferring knowledge and technology to the Jordanian business organizations, as it was expected several benefits, the results indicated that the volume of foreign investments has not been matching the expectations, and indicators were far away from expectations .

The study recommended to establish new legislations in giving franchising to the investors to maximize the volume of investments and to affect tax excluded for the foreign investments to maximize the labor volume to improve the national income.

المقدمة:

من المعروف بأن دول العالم بدأت تصبح قريبة من بعضها البعض ضمن مفهوم العولمة وثورة الاتصالات، وقد دخل مفهوم القرية الواحدة حيز التنفيذ، وباتت الدول التي تجهزت لذلك المفهوم من خلال تعديل بنيتها الاقتصادية التحتية تجني نتائج العملية الاقتصادية الواسعة. وتسعى الدول النامية جاهدة إلى الوصول لفتح الأسواق المحلية امام الاستثمارات الاجنبية عامة والمباشرة منها خاصة والتي ستساهم وبشكل كبير في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية المحلية وخصوصا في الدول النامية.

من المعروف أن الاردن ومنذ عقدين من الزمن تنبؤ حقيقة ضرورة اللحاق بركب العولمة وضرورة استقطاب الاستثمار الاجنبي عليه يستطيع كسب المعرفة والتكنولوجيا من هذه الاستثمارات الاجنبية، حيث يعول الكثير من الاستشاريين في هذا المجال على ان الاستثمارات الاجنبية تعتبر جاذبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والمعرفة تستطيع المنظمات المعنية بالاستفادة من هذه التكنولوجيا الحديثة بحيث يتم تبيئتها من اجل استخدامها الامثل في منظمات الاعمال الاردنية والتي يتوقع ان ينعكس اثرها ايجابيا على تحسين الانتاج والخدمات المقدمة على حد سواء.

مشكلة الدراسة:

يمكن تلخيص مشكلة البحث بسؤال رئيسي مفاده "هل يساهم استقطاب الاستثمار الأجنبي في كسب المعرفة والتكنولوجيا لبلد كالاردن، وتشمل عينة الدراسة المدن الصناعية في الاردن واختير لهذا الغرض مجموع من المعينين بالصناعة لبيان ارائهم .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من أهمية استقطاب الاستثمار الاجنبي الذي يستطيع ان يحدث تغييرا جذريا على واقع المعرفة والتكنولوجيا من خلال مواكبة العالم في ظل مفهوم العولمة. فان استطعنا الوصول الى نتائج مناسبة واقتراح التوصيات المناسبة بخصوص موضوع البحث فقد نستطيع المساهمة في بيان اثر الاستثمارات الاجنبية على نقل المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي المساهمة المتواضعة في تدعيم اقتصادنا المحلي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر في الدول النامية من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول بشكل تمكنها من تضييق الفجوة الهائلة القائمة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة حول ضرورة تفعيل دور المنافسة حول الاستثمارات الأجنبية. ويتبين هذا النقاش ضمن اتجاه جديد بدأ بأخذ مكانة في الدول النامية الذي يركز في تبين سياسات الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى معالجة

الإختلالات التي أفرزتها السياسة المالية والنقدية. فإن الدول النامية تسعى جاهدة إلى الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا. ومع إدراكنا أن هذه الأخيرة تكون بفضل رؤوس الأموال المتمثلة في الاستثمارات الأجنبية لهذا يمكن لنا تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1- إبراز أهمية الإستثمارات الأجنبية في نقل المعرفة.

2- ما مدى إستفادة الأردن من هذه الإستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا والمعرفة.

فرضيات الدراسة

وبناء على مشكلات الدراسة يمكن صياغة فرضية الدراسة على شكل أجابة على التساؤلات الآتية:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبين دور الاستثمارات الأجنبية في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبين دور الاستثمارات الأجنبية في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع البحث من المشرفين على تكنولوجيا المعلومات في عدد من المنظمات الصناعية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات حيث بلغ عددهم (125) موظفاً، أما بالنسبة لعينة الدراسة وقد اختير (60) فرداً لهذا الغرض مجموعة من المعينين بالإشراف على هذه الصناعات لبيان آرائهم.

الخلفية النظرية.

الاستثمارات الأجنبية

لقد شهد العالم في القرن الواحد والعشرون تطورات وتغيرات متسارعة لم يسبق لها مثيل في القرون السابقة وخصوصاً وأن مفهوم العولمة لم يعد نظرية تحتاج إلى التطبيق، بل أصبحت حقيقة لا مفر منها وخصوصاً لما واكبها من آليات معقدة ومتطورة، فقد أصبحت أبواب الاقتصاد مشرعة على جميع مصارعها فمن جهة أصبح العالم ضمن مفهوم القرية الواحدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وبات من منظور سياسي واقتصادي تحت سيطرة قوى سياسية واقتصادية كبرى، ومن جهة أخرى أصبح من الضروري على جميع دول العالم الخوض في عالم العولمة بكل قوة وتوفير الآليات الضرورية التي تمكنها من النهوض باقتصادها بشكل يواكب مفهوم القرية الواحدة وإلا باتت معزولة وواهنة اقتصادياً.

الاستثمار في الاردن

إن الأردن ومنذ عقود مضت حباه الله بقيادة سياسية واعية وعقول اقتصادية ناضجة أدركت المتغيرات التي يمر فيها العالم ورغم شحة موارده الاقتصادية إلا ان غناه بالموارد البشرية المؤهلة بدأ منذ فترة طويلة في الزمن إعداد العدة وتوفير الآليات اللازمة لمواكبة العالم والمضي بخطى ثابتة مستندة على قواعد راسخة للخوض في عالم العولمة والمنافسة بين اقتصاديات عالمية قوية لا يستهان بها.

لقد أدرك الأردن أن الاستثمار يعد وسيلة ناجعة تمكنه من مجارات العالم وخصوصاً المتقدم منه، وبدأ منذ فترة ليست بالقصيرة بإعادة هيكلة البنية التحتية لاقتصاده بشكل يمكنه من جذب الكثير من الاستثمارات وبشتى أشكالها وأنواعها وجعل هذه البقعة من الأرض المباركة محطاً لأنظار جميع المستثمرين الأردنيين والعرب والاجانب.

الحاجة للاستثمار:

من المعروف بأن " نجاح الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية أو قدرتها على تحقيق هدف معين هو بلا شك دليل على صحة قراراتها ورشد خططها وسياستها الخاصة بذلك، فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع من جراء فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية يتوقف على قراراتها الخاصة باختيار وتوجيه الاستثمارات أو مدى قدرتها على تقييم جدواها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات" (أبو قحف، 2001، ص9).

قدرة الدولة الاقتصادية على جلب الاستثمار

"يمكن قياس الثروة الحقيقية لأي مجتمع بقدرته اقتصاده الإنتاجية أي قدرة الاقتصاد على تزويد أفراده بالخدمات والبضائع." (Bodie and others، 2005، ص4).

ويمكن تقسيم قدرة اقتصاد الدولة الإنتاجية إلى:

أ. قدرة إنتاجية مباشرة.

ب. قدرة إنتاجية غير مباشرة.

أ. القدرة الإنتاجية المباشرة:

" تتمثل القدرة الإنتاجية المباشرة في دور العقارات ضمن الاقتصاد، المباني والأراضي والمعلومات والآلات المستخدمة في توليد البضاعة والعمالة ذات المهارات المطلوبة لاستخدام الموارد". (Bodie and others، 2005، ص4).

ب. القدرة الإنتاجية غير المباشرة:

"تتمثل القدرة الإنتاجية غير المباشرة في دور الأدوات المالية (الأسهم والسندات) والتي لا تمثل رفاهية المجتمع ولكنها تساهم بشكل غير مباشر في قدرة الاقتصاد الإنتاجية حيث تضمن فصل الإدارة عن أصحاب الملكية وتشجع بالتالي على توليد الثقة لدى الجمهور وجذب الاستثمار". ويرى الباحثان أن كلا القدرتين السابق ذكرهما متوفرتان في الأردن وخصوصاً القدرة الإنتاجية غير المباشرة المتمثلة في سوق الأوراق المالية. (Idem، 2005، ص4)

إن أي اقتصاد يستند على نجاح سوقه النقدي وسوقه الرأسمالي، وفي الأردن يتضح دور البنك المركزي بالسيطرة على السوق النقدي والسوق المالي بالسيطرة في السوق الرأسمالي، ومن هنا نستطيع القول بقوة أن بنية الأسواق قد تم هيكليتها منذ فترة ليست بالقصيرة لجلب الاستثمار الأجنبي.

أهمية الاستثمار الأجنبي

يرى البعض (عبد السلام، رضا، 2002، ص36) أن أهمية الاستثمار الأجنبي تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل:

1. يعتبر الوسيله الأكثر امانا للتمويل عند المقارنه بالقروض الثابته.
2. افضل وسيله للحصول على التكنولوجيا المتقدمه.
3. جلب فرص وظيفية وزيادة المهارات للعمال .
4. مساعدة الشركات المحلية في سوق المنافسة الدولية .

الآثار الإيجابية على الصعيد الخارجي:

يمكن تلخيصها بما يلي:

- تخفيض الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير.
- تخفيض التكاليف التجارية، ويرى (محمد، أميرة، 2005، ص20) أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جداً وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال:
- منح الدول النامية عدد من الاصول مثل التكنولوجيا، المهارات الإدارية، التسويق الالكتروني.
- الحد من البطالة من خلال خلق فرص للعمل
- زيادة الاستثمارات في الدول النامية.

▪ زيادة الصادرات في الدول المضيفه من خلال التمويلات الراسماليه.

ايجابيات جلب الاستثمار الاجنبي للاردن:

▪ المنفعة الأولى:

▪ بدلاً من اعتماد الدولة على مصادر تمويل مكلفة مثل القروض الدولية فإنها تستطيع الحصول على مصادر مالية من خلال استقطاب رؤوس أموال أجنبية لسد الفجوات المادية التي كانت تعاني منها مما يساعدها على تحسين البنية الأساسية للاقتصاد.

▪ المنفعة الثانية:

▪ عادةً الدول النامية تفتقر إلى التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة، وبما أن الاستثمار الأجنبي يُعتبر طريقة مثلى للحصول على التكنولوجيا المستخدمة في الدول الصناعية فالمنفعة الثانية تساعد على سد الفجوة الفكرية التي تعاني منها الدول النامية.

▪ كما إن الشركات الأجنبية تقوم بتدريب موظفيها وزيادة خبرتهم بألوان التكنولوجيا الحديثة مما يساهم في نقل التقنية في الدول الصناعية إلى الدول النامية.

▪ المنفعة الثالثة:

▪ خلق روح المنافسة في السوق المحلي بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية. وبهذه الحالة يفترض قيام الشركات المحلية بتحسين معدل الإنتاج أو خروجها من السوق.

▪ دخول منافس قوي في السوق المحلي يساعد على تحسين الإنتاج لذا فإن استقطاب استثمارات أجنبية إلى السوق المحلي يدفع الشركات المحلية التي تعمل في نفس القطاع لتحسين إنتاجها لضمان بقائها في السوق.

▪ فعند فتح شركة اتصالات جديدة في السوق المحلية، فإن الشركات المحلية تكون أمام خيارين، فإما أن تقوم بتطوير خدماتها وتقليل تكلفتها مع تحسين مستوى جودتها أو إنها تخرج من السوق.

▪ المنفعة الرابعة:

▪ خلق وظائف جديدة مما يساعد إلى الحد من مستويات البطالة التي تعاني منها الدول النامية، وأيضاً يساعد الاستثمار الأجنبي على زيادة مستوى دخل الفرد من خلال إعطائهم أجور مرتفعة مقارنةً بالشركات المحلية.

▪ فعند طرح أي شركة جديدة على السوق المحلية، فإنها تحتاج إلى موظفين وهذا يساهم في الحد من نسب البطالة

في الدولة. (<http://www.rasid.com/>)

الاستثمار الأجنبي في الأردن

أن الأردن كان مدركاً وبشكل جيد لإيجابيات وسلبيات جذب الاستثمار الأجنبي لأراضيه وأنه كان قد أعد العدة منذ بداية التسعينات لجذب الاستثمار الأجنبي واستغلال إيجابياته وتفادي سلبياته من خلال إعادة هيكلة البنية التحتية للاقتصاد وخصوصاً ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة 92-98 إثر الأزمة الاقتصادية التي مر بها خلال عامي 88 - 1989 .

أظهرت أرقام رسمية اليوم الأربعاء أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن تراجع بنسبة 100% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2009.

وأكد تقرير صادر عن البنك المركزي أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة الأردنية بلغ 623.3 مليون دينار (873.581 مليون دولار) في الفترة من يناير إلى أكتوبر 2009 مما يمثل انخفاضاً من 1.27 مليار دينار في الفترة ذاتها من 2008.

وأشار التقرير إلى أن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يعتمد عليها البنك المركزي، تقيس حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة إلى الأردن من الخارج، في مختلف القطاعات بما فيها العقار.

وقد شهد الاقتصاد الأردني في 2009 تباطؤاً كبيراً حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى أقل من 3%.

وكان الحدث الأبرز العام الماضي وصول العجز في الموازنة إلى مستوى غير مسبوق وتخطيه حاجز الـ1.5 مليار دولار نتيجة التراجع الكبير في الإيرادات الضريبية والمنح، بسبب استمرار تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد المحلي وعلى العديد من الاقتصاديات المانحة. أما الدين العام فقد زاد عن 24 مليار دولار.

(<http://islamtoday.net/>)

وقد يكون أهم مظاهر التصحيح الاقتصادي. اتخذت الحكومات من قبل قرارات تحرير الاسعار وسارت في برامج الخصخصة الى اقصى مدى وقدمت للقطاع الخاص والاستثمار الاجنبي كل ما يمكن من تسهيلات، لم نترك تشريعا الا وغيرناه من اجل الاستثمار وقبلنا التجاوزات على القوانين وسكت الجميع على الفساد الذي رافق عمليات الخصخصة. ثم بعد ذلك كله نكتشف اننا نواجه «كارثة» اقتصادية على حد تعبير احد الوزراء. الحلول التي تبناها الحكومة للحد من الآثار المترتبة على الفئات الشعبية هي تقريبا نفس السياسة التي انتهجتها الحكومات السابقة وتقوم على زيادة المعونة الوطنية للأسر الفقيرة لكن هذه السياسة ادت الى اتساع دائرة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وازداد عجز الموازنة بشكل لافت منذ اعتماد برامج التصحيح الاقتصادي اوائل التسعينيات.

كما ان الاردنيون لن يترددوا بتقديم الترضيات من اجل بلادهم وقد قدموا الكثير الكثير لكن الدولة ومؤسستها لم تقدم بالمثل فقد ظلت مظاهر البذخ والانفاق غير المبرر قائمة، واخفقت في جهود مكافحة الفساد والاعتداء على حقوق الدولة، وبينما كانت الطبقة الوسطى تنهار وتوسع قاعدة الفقراء، كانت فئة الاثرياء تزداد ثراء. واستطاع هؤلاء ان يتسللوا الى ميدان السياسة ويمسكوا بمفاصل صناعة القرار ثم ما لبث ان سيطر رجال الاعمال على كل شيء. واذا كان لا بد من «قرارات شجاعة» في المستقبل القريب فلتكن على الجميع من دون استثناء على الاغنياء قبل الفقراء.

المرحلة المقبلة لا تحتاج فقط لقرارات شجاعة كرفع الدعم وزيادة الاسعار وانما الى سياسات شجاعة ايضا تضمن مراجعة النهج الاقتصادي والسياسي برمته واسلوب ادارة شؤون الدولة بما يكفل مشاركة حقيقية في صناعة القرار لعنا نختصر على الاردنيين المزيد من الترضيات مؤسسة تشجيع الاستثمار:

- أنشئت مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 وبدأ عملها عام 1996، حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي.
- تهدف المؤسسة إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها، ومنح الحوافز الجمركية والضريبية المنصوص عليها في القانون وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين ووضع برامج لترويج الاستثمار اقليمي والأجنبي في المملكة.

الحوافز المقدمة من خلال قانون تشجيع الاستثمار:

- يغطي هذا القانون قطاعات الصناعة والزراعة والفنادق والمستشفيات ومراكز المؤتمرات ومدن التسلية والترويج السياحي وخدمات استخراج ونقل وتوزيع الغاز والمياه والمشتقات النفطية والنقل البحري وسكك الحديد.
- يعني القانون كافة الموجودات الثابتة المستوردة وقطع الغيار للمشروع على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على 15% من قيمة الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب الجمركية.
- يعني القانون كافة الموجودات الثابتة المستوردة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه بزيادة من الرسوم والضرائب الجمركية إذ أدى لزيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- يعني القانون المشروع الاستثماري من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات بنسب تتراوح ما بين (25%) و(75%) وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة التي يقع فيها المشروع.

حجم الاستثمارات الكليه المباشره في المملكه ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي

السنة	حجم الاستثمار الكلي الاجمالي (مليون دينار)	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دينار)	نسبة نمو الاستثمار (%)
2002	100	53	48.3
2003	310	309	48.7
2004	580	462	49.5
2005	1.260	1.086	13.5
2006	2.280	1.917	76.5
2007	3.000	2.200	14.76
2008	3.680	2.450	11.26

يلاحظ من الجدول اعلاه بان حصة الاستثمارات الاجنبية هي الاعلى من حجم الاستثمار الكلي، كما يلاحظ بان نسبة نمو الاستثمارات الاجنبية تتناقص سنويا بشكل كبير جدا حيث بلغت في عام 2008 (2.45) مليون دينار اردني في حين كانت عام 2002 (53) مليون دينار اردني.

اظهرت بيانات رسمية تراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاردن بنسبة 100 بالمئة لثلاثة ارباع الاولى من عام 2009. وبحسب ارقام البنك المركزي بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر 623ر3 مليون دينار في الفترة من كانون الثاني الى تشرين الاول انخفاضاً من 1ر27 مليار دينار في الفترة ذاتها من 2008.

وتقيس احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر التي يعتمدها البنك المركزي حجم التدفقات الرأسمالية (الفعلية والواردة) الى الاردن من الخارج في مختلف القطاعات بما فيها العقار.

ويقيس مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها - وليس الفعلية - من قبل المستثمرين المحليين والاجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار.

وشهدت الاستثمارات الاجنبية في معظم دول العالم تراجعاً اذ أظهر تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (أسكوا) ان الاستثمارات الاجنبية بين دول العالم تراجعت عام 2008 بنسبة 15 بالمئة مقارنة بعام 2007 .

وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا 1ر7 تريليون دولار عام 2008 مقارنة بتريليوني دولار في عام 2007 .

وتوقعت اللجنة ان تنخفض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى اقل من 1ر2 تريليون دولار في عام 2009 بسبب الازمة الاقتصادية والمالية العالمية وان يكون هناك انتعاش بطيء في عام 2010 بحيث لن تتجاوز الاستثمارات الاجنبية المباشرة 1ر4 تريليون دولار.

كما توقعت ان تكتسب الاستثمارات الاجنبية زخما في عام 2011 لتبلغ قرابة 1ر8 تريليون دولار. (موقع الهلال الالكتروني، 2010)

مفهوم التكنولوجيا والمعرفة:

بقدر ذبوع هذا المفهوم بقدر ما يشوبه من التباس وغموض ولعل ذلك سبب الوهم الشائع عن التكنولوجيا باعتبارها الدواء الناجح لكل المشكلات خاصة في ظل عموميه الكثير من التعريفات لتكنولوجيا ومن ذلك "أما التطبيق المنظم للمعرفة العلمية لأغراض عمليه " أو الخلط بين التكنولوجيا والتقنيات أو الأساليب مثل تعريف اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتكنولوجيا على أنها "مجموعه المعلومات والقدرات والأساليب والأدوات الضرورية لتصنيع واستخدام الأشياء النافعة"

قنوات نقل التكنولوجيا والمعرفة:

المقصود هنا قنوات نقل التكنولوجيا للدول النامية وأهمها تلك المرتبطة بنشاطات الاستيراد والاستثمارات الخارجية المباشرة وعقود الترخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وخدمات الشركات الاستشارية والمعارض الدولية كذلك فان وسائل الإعلام الاجنبية تنقل أنواعا من التكنولوجيا وبالأخص تلك التي تؤثر على أذواق المستهلكين على الدول النامية وأنماط حياتهم وثقافتهم بالنسبة للنشاط الاستيرادي يتم نقل التكنولوجيا من خلال الآلات والمعدات والمصانع الجاهزة التي تتجسد فيها إلى حد بعيد التكنولوجيا التي أنتجت به وبالتالي يمكن الكشف عن هذه التكنولوجيا المجسدة بطرق شتى منها دراسة أجزاءها وأعادته تركيبها مثلما فعلت اليابان في بداية هضنتها.

إما القناة الثانية فتأخذ شكل الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها في الأغلب الشركات فتجلب معها عدتها التكنولوجية بما في ذلك الحزمه التكنولوجية التي تحتاج إليها والتي تشمل دراسه الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع والقيام بالأعمال الهندسية والتصاميم المطلوبة وإحضرار الخبراء والفنيين والإداريين والإشراف على

إنجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق وان كانت الكثير من الدول النامية تفضل نمط الشراكات المشتركة من خلال الاداره والتكنولوجيا المقدمه .

ومن أهم القنوات نقل التكنولوجيا والمعرفة الخدمات التي تقدمها المكاتب والشركات الاستشارية التي تقدم تكنولوجيا اخذ القرار أي أنها التي تقوم بإجراء الجدوى الاقتصادية للمشروع ويمكن القول بان الشركات الاستشارية تشكل الملاذ الذي يجمع الأجزاء المختلفة لعملية نقل التكنولوجيا مع بعضها البعض لأنها تقدم ألقناه والاليه في نفس الوقت لنقل التكنولوجيا.

سبل نقل التكنولوجيا والمعرفة:

من شأن المقترحات الآتية المساهمة في إيجاد حل لمعضلة نقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها في الدول النامية:

- 1- تخصيص ميزانية لدعم البحث والتطوير واستقطاب المتخصصين من العلماء والباحثين للعمل على توطيق التقنية وتطويرها لتتلاءم مع احتياجات المشاريع.
- 2- إنشاء قاعدة علمية وبنية تحتية تقنية محلية تحدد أنواع التكنولوجيا الممكن نقلها، وذلك عن طريق تحديث نظام التعليم ورفع مستواه.
- 3- تطوير التعليم والعمل على تحقيق نقلة نوعية في المناهج وطرق التدريس تساهم في إعداد أجيال جديدة من العلماء والباحثين قادرة على التعامل بكفاءة مع مستجدات العلم والتكنولوجيا.
- 4- إعداد جيل صناعي يحمل مسؤوليات مجتمعاته الصناعية، تشغيلاً وإنتاجاً وصيانة وتسويقاً وتطويراً بالتدريب والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المحلية.
- 5- الاستفادة من الكوادر الخلية ذات الكفاءة العالية من المهندسين والعلماء والفنيين للسعي لإيجاد التقنيات المناسبة وتكيفها لتصبح أكثر ملائمة للبيئة المستوردة لها.
- 6- إقامة المؤتمرات والمنتديات العلمية وإجراء البحوث التطبيقية لإزالة العقبات التي تحول دون النقل الأمثل للتقنيات والتطور الصناعي.
- 7- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أو المشترك للاستفادة من أساليب المعرفة التقنية والإدارية التي يقيمها الشريك الأجنبي ويساعد مستقبلاً على اكتساب الخبرة.

مجال اختيار التكنولوجيا والمعرفة:

- يتوقف مجال اختيار التكنولوجيا والمعرفة في أقل البلدان نمواً على:
- مقدرة هذه الدول على البحث عن معلومات تخص مختلف البدائل التكنولوجية المتاحة.
 - المقدرة على انتقاء واستيعاب التكنولوجيا المناسبة
 - المقدرة على تطويع التكنولوجيا التي تم اختيارها وتحسينها.
 - المقدرة على تحديد مشاكل البحث التي تثيرها الحاجة إلى تطويع التكنولوجيا الحديثة بما يتناسب مع هيكل مواردها وقدرتها الاستيعابية.

خطوات اختيار التكنولوجيا والمعرفة:

- يعتمد نمو الأساس التكنولوجي للبلد النامي على وجود قدرات تكنولوجية محلية والحصول على تكنولوجيا مختارة من الخارج، تكمن جهود الأبحاث والتنمية الوطنية ونمو التكنولوجيا التي تم إيجادها محلياً.
- تمر عملية اختيار التكنولوجيا بمجموعة من الخطوات تتمثل في:
- 1- تعيين الاحتياجات التكنولوجية على ضوء أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - 2- الحصول على معلومات حول المصادر المتعددة للتكنولوجيا بما في ذلك المصادر المحلية.
 - 3- تقييم واختيار التكنولوجيات المناسبة ودراسة مجموعة وثائق التكنولوجيا لتقييم صلاحية وتكلفة وشروط العناصر المكونة لها، والتفاوض حول أفضل الشروط.
 - 4- تكييف واستيعاب التكنولوجيا المستوردة والاستغلال الأمثل للتكنولوجيا والمعرفة في البلاد.
 - 5- الاستفادة القصوى من نتائج ذلك الاستغلال ضمن كافة قطاعات الاقتصاد.

الدراسات السابقة

- (1) دراسة عبد الله جاد فوده بعنوان " دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا: اشارة لقطاع الدواء في مصر ".
- هدفت الدراسة الى التعرف على عوائق نقل التكنولوجيا والمعرفة: هذا الانتقال للتكنولوجيا والمعرفة
- تعرضه عدده عراقيل نذكر أهمها:
1. عوائق ناجمة عن عدم وجود معلومات كافية في الأسواق عن التكنولوجيا والمعرفة .

2. عوائق تعود إلى النقص النسبي في خبره ومهارة المؤسسات التجارية غيرها في البلدان النامية في التعاقد على ترتيبات قانونية ملائمة للحصول على التكنولوجيا والمعرفة .
 3. المواقف الرسمية من تشريعية وإدارية في البلدان الصناعية والنامية التي تؤثر على تنفيذ السياسات والإجراءات الوطنية والتي من شأنها تقنين تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصول هذه البلدان عليها.
 4. تركيز مصادر التكنولوجيا والمعرفة في أماكن محدودة من العالم واستعداد أصحاب التكنولوجيا في نقلها أو عدمه.
 5. التبعية التكنولوجية والاقتصادية في الحصول على تكنولوجيا من الخارج.
 6. الافتقار إلى المعلومات والخبرة في البلدان النامية ومسائل التكنولوجيا.
 7. الافتقار إلى نشاط الأبحاث والتنمية والتي هي السبيل إلى نواحي التقدم التكنولوجي.
 8. ندرة الموارد المالية وارتفاع تكاليف التكنولوجيا.
 9. عوائق تتعلق بالثقافة واللغة وصعوبة الاتصال بين البلد المستورد والمصدر للتكنولوجيا.
- (2) دراسة غنيم بعنوان " سبل تقييم التكنولوجيا المناسبة في الصناعات "

- تطرقت الدراسة الى المشاكل المترتبة عن نقل التكنولوجيا والمعرفة، يترتب عن عملية انتقال التكنولوجيا والمعرفة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية عدة مشاكل نذكر منها:
1. بطء عملية نقل التكنولوجيا والمعرفة حيث تستغرق المفاوضات التي تجرّها الدول الخولة مع الدول المستقبلية للتكنولوجيا فترة تدوم سنوات، مما يتسبب في تأخر نتائج المرجوة من طرف البلدان النامية.
 2. الاحتكار الذي يمارسونه موردو التكنولوجيا والمعرفة خاصة عندما تكون لهم حقوق ملكية هذه التكنولوجيا، أو عندما يكون توريد التكنولوجيا مرتبطاً بالمهارات والمعلومات والسلع الرأسمالية الأساسية لتشغيل هذه التكنولوجيا والتي يمارس موردو التكنولوجيا سيطرة احتكارية عليها إلى درجة ما.
 3. لا تعاني البلدان النامية من قلة عمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة وإنما من عمليات النقل العشوائية التي تتم في غياب أي ساسة محلية سليمة لخلق قاعدة محلية مستقلة في مختلف الميادين التكنولوجية، إذ أن معظم المؤسسات البيروقراطية المسؤولة عن السياسات الائتمانية في أقل البلدان نمواً، ولم تتمكن إلى الآن من إدراك الجوهر الحقيقي لنقل التكنولوجيا، وطالما أن التركيز ينصب عشوائياً على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية، وطالما لا يتم تشجيع المانح المحلية للتنمية التكنولوجية وحماتها من المنافسة الأجنبية، فإن توسيع للآليات الحالية لنقل التكنولوجيا لن تؤدي إلا إلى مزيد من التبعية التكنولوجية.

4. الأسلوب الذي تم به نقل التكنولوجيا حتى الآن يرتبط ارتباطا وثيقا بالزيادة العميقة في مديونية للبلدان العالم الثالث، وقد بلغت هذه الديون حاليا مستويات لم يعد من الممكن احتمالها.
5. الصفقات المالية والتكنولوجية المعقدة والناهضة الثمن لا تشجع على ظهور مؤسسات محلية مستقلة قادرة على تسلم المسؤولية من بيوت الخبرة الاستشارية الأجنبية، التي تقدم المساعدة الفنية والتصاميم الهندسية، كما أن هذه الصفقات تستنزف ما لدى البلدان من قطع أجنبي.
- بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك عوائق لا بد من ذكرها وهي:
- التكنولوجيا والمعرفة الجديدة معقدة، مما يجعل عملية نقلها وانتشارها أكثر صعوبة، وأمثلة ذلك هو مصير العديد من المخترعات التي ما إذ تظهر حتى تختفي بسبب عزوف الناس عنها، وتفضيلهم للتكنولوجيا القديمة (أبسط، أقرب إليهم).
 - مشكلة الاتصال والتواصل بين أولئك الذين يتكرون التكنولوجيا وأولئك الذين يتلقونها.
 - افتقار الدول النامية إلى وجود كوادر فنية وهندسية قادرة على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الجديدة، أو قدرة على اختيار التكنولوجيا المناسبة للظروف البيئية والاجتماعية بسبب ارتفاع درجة التعقيد هذه التكنولوجيا، إضافة إلى هجرة الكفاءات إلى الدول الغنية
 - قلة مراكز الأبحاث التطورية المرتبطة بمثيلاتها في العالم والتي تساعد في تحقيق أهداف نقل التكنولوجيا الجديدة.

التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات من عينة الدراسة المختارة قام الباحثان بفرز الاستبانات وإدخالها على برنامج SPSS الإحصائي حيث توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

جدول رقم (1) فيما يتعلق بمتغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
58.3	35	ذكر
41.7	25	أنثى

جدول رقم (2) فيما يتعلق بمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
29 فأقل	26	43.3
39-30	17	28.3
50- 40	17	28.3
51 فأكثر	5	4.6

جدول رقم (3) فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	7	11.7
مساعد مدير	4	6.7
رئيس قسم	5	8.3
مشرف	9	15.0

جدول رقم (4) فيما يتعلق بمتغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	19	31.7
من 6- 10	20	33.3
من 11-15	16	26.7
16 سنة فأكثر	5	8.3

جدول رقم (5) فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة	28	46.7
دبلوم	7	11.7
بكالوريوس	25	41.7
دراسات عليا		

جدول رقم (6) تساعد الاستثمارات الأجنبية على تطوير البنية التحتية المشتركة التي تستثمر بها

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.67	3.9	15.0	9	أوافق بشدة
		70.0	42	أوافق
		10.6	6	محايد
		5.0	3	لا أوافق
				أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (6) أعلاه والمتعلق بسؤال " تساعد الاستثمارات الأجنبية على تطوير البنية التحتية المشتركة التي تستثمر بها " بأن نسبة 15.0% وافقت بدرجة اوافق بشدة ووافقت بدرجة أوافق 70% من عينة الدراسة وبلغ الوسط الحسابي 3.9 والانحراف المعياري 0.67.

جدول رقم (7) تعمل الاستثمارات الأجنبية على استخدام معدات ذات تقنية حديثة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.99	3.9	28.3	17	أوافق بشدة
		50.0	30	أوافق
		15.0	9	محايد
		5.0	3	لا أوافق
		1.7	1	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (7) أعلاه والمتعلق بسؤال " تعمل الاستثمارات الأجنبية على استخدام معدات ذات تقنية حديثة" بأن نسبة الموافقين بدرجة أوافق بشدة 28.3% وبدرجة أوافق 50% وبلغ الوسط الحسابي 3.9 والانحراف المعياري 0.99.

جدول رقم (8) تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير التشريعات الحالية المستخدمة في الصناعات الأردنية.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
1.07	3.56	21.7	13	أوافق بشدة
		33.3	20	أوافق
		28.3	17	محايد
		13.3	8	لا أوافق
		3.3	2	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (8) أعلاه والمتعلق بسؤال "تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير التشريعات الحالية المستخدمة في الصناعات الأردنية". بأن نسبة 33.3 وافقت بدرجة اوافق وأن نسبة 28.3% وافقوا بدرجة محايد وبوسط حسابي 3.56 وانحراف معياري 1.07

جدول رقم (9) تساعد الاستثمارات الأجنبية في المدن الصناعية على زيادة احترام الأيدي العاملة من خلال التدريب المتطور

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.98	3.8	25.0	15	أوافق بشدة
		43.3	26	أوافق
		20.0	12	محايد
		10.0	5	لا أوافق
		1.7	1	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (9) أعلاه والمتعلق بالسؤال الرابع تساعد الاستثمارات الأجنبية في المدن الصناعية على زيادة احترام الأيدي العاملة من خلال التدريب المتطور"

بأن نسبة 43.3% كانت من الموافقين 40% ونسبة 25 كانت موافقة بدرجة موافق بشدة وبوسط حسابي 3.8 وانحراف معياري 0.98.

جدول رقم (10) الاستثمارات الأجنبية في المناطق تعمل على تطوير وسائل استخدام المعرفة المضمنة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
1.0	3.65	25.0	15	أوافق بشدة
		30.0	18	أوافق
		31.7	19	محايد
		11.7	7	لا أوافق
		1.7	1	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (10) أعلاه والمتعلق بسؤال " الاستثمارات الأجنبية في المناطق تعمل على تطوير وسائل استخدام المعرفة المضمنة" تبين أن هناك نسبة 25% وافقت بشدة على ذلك وأن نسبة 30% وافقت وبلغ الوسط الحسابي 3.65 والانحراف المعياري 1.0.

جدول رقم (11) تساعد الاستثمارات الأجنبية في المناطق الصناعية على زيادة مصادر المعرفة الصريحة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.98	3.6	18.3	11	أوافق بشدة
		43.3	26	أوافق
		26.7	16	محايد
		8.3	5	لا أوافق
		3.3	2	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (11) أعلاه والمتعلق بسؤال تساعد الاستثمارات الأجنبية في المناطق الصناعية على زيادة مصادر المعرفة الصريحة" بأن نسبة الموافقين بدرجة أوافق بشدة بلغت 18.3% وبدرجة أوافق 43.3% من عينة الدراسة وبلغ الوسط الحسابي 3.6 والانحراف المعياري 0.98.

جدول رقم (12) تساعد الاستثمارات الأجنبية على تسهيل صناعة المعرفة في المنظمات الصناعية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.93	3.6	16.7	10	أوافق بشدة
		45.0	27	أوافق
		30.0	18	محايد
		5.0	3	لا أوافق
		3.3	2	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (12) أعلاه والمتعلق بسؤال " تساعد الاستثمارات الأجنبية على تسهيل صناعة المعرفة في المنظمات الصناعية. بأن نسبة الموافقين بدرجة أوافق بشدة 16.7 وبدرجة أوافق 45% وبلغ الوسط الحسابي 3.6 والانحراف المعياري 0.93.

جدول رقم (13) تساعد الاستثمارات الأجنبية في تفعيل التشارك المعرفي داخل المنظمة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.97	3.6	20.0	12	أوافق بشدة
		33.3	20	أوافق
		38.3	23	محايد
		5.0	3	لا أوافق
		3.3	2	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (13) أعلاه والمتعلق بسؤال " تساعد الاستثمارات الأجنبية على تفعيل التشارك المعرفي داخل المنظمة " بأن نسبة الموافقين بدرجة أوافق بشدة 20% وبدرجة أوافق 33.3% وبلغ الوسط الحسابي 3.6 والانحراف المعياري 0.97.

جدول رقم (14) تساعد الاستثمارات الأجنبية على تطوير برمجيات تسهيل العمل في هذه الشركات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.96	3.8	20.0	12	أوافق بشدة
		55.0	33	أوافق
		16.7	10	محايد
		3.3	2	لا أوافق
		5.0	3	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (14) أعلاه والمتعلق بسؤال " تساعد الاستثمارات الأجنبية على تطوير برمجيات تسهيل العمل في هذه الشركات " بأن نسبة الموافقين بدرجة أوافق بشدة 20% وبدرجة أوافق 55% وبلغ الوسط الحسابي 3.8 والانحراف المعياري 0.96

جدول رقم (15) تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير البنية التحتية لاستخدام الشبكة العنكبوتية وأدواتها المختلفة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
1.0	3.6	23.3	14	أوافق بشدة
		33.3	20	أوافق
		31.7	19	محايد
		6.7	4	لا أوافق
		5.0	3	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (15) أعلاه والمتعلق بسؤال " تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير البنية التحتية لاستخدام الشبكة العنكبوتية وأدواتها المختلفة " بأن نسبة الموافقين بدرجة أوافق 23.3% وبدرجة أوافق 33.3% وبلغ الوسط الحسابي 3.6 والانحراف المعياري 1.0.

جدول رقم (16) تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير الاتصالات المستخدمة في المنظمة سواء كانت داخلية أو خارجية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.93	4.0	31.7	19	أوافق بشدة
		64.7	28	أوافق
		13.3	8	محايد
		6.7	4	لا أوافق
		1.7	1	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (16) أعلاه والمتعلق بسؤال " تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير الاتصالات المستخدمة في المنظمة سواء كانت داخلية أو خارجية" بأن نسبة 31.7 وافقت بشدة وأن نسبة 64.7% وافقت بدرجة أوافق وكان الوسط الحسابي 4 والانحراف المعياري 0.93.

جدول رقم (17) تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير استخدام نظم تخطيط موارد المنظمة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.94	4.0	33.3	20	أوافق بشدة
		45.0	27	أوافق
		13.3	8	محايد
		6.7	4	لا أوافق
		1.7	1	أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (17) أعلاه والمتعلق بسؤال " تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير الاتصالات المستخدمة في المنظمة سواء كانت داخلية أو خارجية" بأن نسبة 33.3% وافقت بشدة وأن نسبة 45% وافقت بدرجة أوافق وكان الوسط الحسابي 4 والانحراف المعياري 0.94.

جدول رقم (18) تساعد الاستثمارات الاجنبية على تقليل عنصر المخاطره في المنظمات الصناعية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.94	3.8	26.7	16	أوافق بشدة
		45.0	27	أوافق
		16.7	10	محايد
		11.7	7	لا أوافق
				أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (18) أعلاه والمتعلق بسؤال " تساعد الاستثمارات الاجنبية على تقليل عنصر المخاطر في المنظمات الصناعية " بأن نسبة 26.7% وافقت بشدة وأن نسبة 45 وافقت بدرجة أوافق وكان الوسط الحسابي 3.8 والانحراف المعياري 0.94.

جدول رقم (19) تساعد الاستثمارات الاجنبية على زيادة دقة العمل من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.86	4.0	36.7	22	أوافق بشدة
		40.0	24	أوافق
		18.3	11	محايد
		5.0	3	لا أوافق
				أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (19) أعلاه والمتعلق بسؤال " تساعد الاستثمارات الاجنبية على زيادة دقة العمل من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات " بأن نسبة 36.7% وافقت بشدة وأن نسبة 40 الوسط الحسابي 4 والانحراف المعياري 0.86.

جدول رقم (20) تساعد الاستثمارات الاجنبية على زيادة السرعة في العمل من خلال استخدام تكنولوجيا

المعلومات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
0.77	4.2	43.3	26	أوافق بشدة
		34.3	26	أوافق
		10.0	6	محايد
		3.3	2	لا أوافق
				أعارض بشدة

يتبين من الجدول رقم (20) أعلاه والمتعلق بسؤال " تساعد الاستثمارات الاجنبية على زيادة السرعة في العمل من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات " بأن نسبة 43.3% وافقت بشدة وأن نسبة 34.3% وكان الوسط الحسابي 4.2 والانحراف المعياري 0.77.

مناقشة النتائج والتوصيات:

اختبار الفرضيات:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبين دور الاستثمارات الاجنبية في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبين دور الاستثمارات الاجنبية في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

جدول رقم (21) نتائج تحليل الانحدار بين مجال وضع أهداف المنظمة والأداة ككل /نظم تخطيط موارد

المؤسسة .

الدلالة الإحصائية	قيمة F	مربع R	قيمة R	عوامل الدراسة	
				العامل التابع	العامل المستقل
0.00	55.91	0.62	0.79	نقل المعرفة والتكنولوجيا	الاستثمارات الاجنبية

يظهر من الجدول (21) يتبين من التحليل الإحصائي بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 بين دور الاستثمارات الأجنبية في نقل المعرفة والتكنولوجيا. حيث بلغت قيمة $R (0.79)$ ، ($Rsquare = 0.62$)، وبلغت قيمة $F (55.91)$ ، وبدلالة إحصائية (0.00)، وهذا يدل على أن الفرضية صحيحة وبالتالي قبول الفرضية المثبتة ورفض الفرضية الصفرية، أي أنه توجد علاقة بين الاستثمارات الأجنبية ونقل المعرفة والتكنولوجيا إلى تظمات الاعمال الاردنيه.

نتائج الدراسة

- يشير جدول حجم الاستثمارات الكليه المباشره أن حجم الاستثمارات الخاصة الأجنبية المسجلة في البلاد لم يكن يتناسب باي حال مع المستوى والطموحات، وبشكل عام فان المؤشرات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عن ما كان متوقعا، من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات.
- ومع أن هذه الملاحظات ليست خاصة بالاردن فقط ، إلا أنها تعتبر أكثر حدة بالنسبة لها ولباقي الدول النامية التي لم تبدو فيها الحوافز الاستثمارية إلا قدرا محدودا من القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك راجع إلى أن إقدام المستثمر الأجنبي المباشر لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له ، وإنما يرجع في المقام الأول إلى مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي لا تمثل الإعفاءات والضمانات إلا عنصرا واحدا من عناصره المتعددة وهو ليس أهمها على الإطلاق.
- وقد اهتمت الاردن منذ فترة بتوفير بعض عناصر المناخ الاستثماري حيث أقدمت علي إجراءات من قبيل الانفتاح السياسي، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق وإقامة بعض هياكل البنية التحتية وان كانت هذه الإجراءات عما لا حضنا من خلال الدراسة لم تنجح لحد الساعة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بل أن الذي حصل هو تراجع حجم مستوي تلك الاستثمارات الشيء الذي حدث في كثير من الدول النامية التي اتخذت إجراءات مماثلة ومن هنا نخرج بالنتيجتين التاليتين:
- نظرا الكون مفعول الضمانات القانونية للاستثمار يحاول وينصرف إلى حماية المستثمر اكثر مما يخلف لديه الحافز علي الاستثمار فقد مثل التوسع في منح الضمانات القانونية إجراء عديم الفعالية في العديد من الدول النامية ومنها الاردن وذلك الآن المستمر الأجنبي لا يبحث علي بلد يوفر له مجرد حماية أمواله إنما يبحث بالدرجة الأولى عن ظروف تضمن له تحقيق المزيد من الأرباح، وذلك غير ممكن التحقيق إلا بتوفير الحد الأدنى من عناصر المناخ الاستثماري الملائم.
- علي الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي أن تعمل قبل كل شيء علي توفير المناخ الاستثماري الملائم بدلا من التمادي في منح الإعفاءات والتسهيلات المختلفة، وإلا فإن جهودها في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي ستظل محدودة الفعالية وستظل قاصرة عن الاستجابة لشروط المنافسة في عالم تستخدم فيه المنافسة علي الاستثمارات الأجنبية، الشيء الذي أدركته الاردن جيدا إلا أن هذه الأخيرة متيقنة أنها بدون استثمارات خارجية لا يمكن الخروج من الأزمة، والنهوض بالاقتصاد والخروج به من المشاكل التي يتخبط فيها ان الاستثمارات الأجنبية تساعد في نقل المعرفة لذلك تحاول الاردن أن تجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وذلك يتوفر لهم كل الوسائل وكل الضمانات وخاصة توفير لهم المناخ اللازم لذلك.

التوصيات

بعد الانتهاء من البحث يوصي الباحثان بما يلي:

- العمل على سن قوانين من مؤسسة تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات جديدة للمستثمرين لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن.
- العمل على تفعيل نظام الاعفاء الضريبي للمستثمرين الأجانب لزيادة حجم العمال لتحسين الدخل القومي الأردني.
- عمل ندوات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية.
- قيام البنك المركزي بتخفيض الأرباح على المستثمرين لزيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الصناعية الأردنية.

المراجع

1. القشي، (2007)، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر
2. غرفة تجارة عمان، (2004)، " واقع قطاع تجارة الكهريائيات والالكترونيات في الأردن "، عمان، الأردن.
3. مثنى، فضل، (2000)، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للثقافة والعلوم الإدارية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
4. محافظة، ديماء، (2003)، أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد.
5. نزال، رولا، (2000)، أثر الملكية الأجنبية على العائد والمخاطرة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
6. عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية القاهرة 1989

7. عبد اللطيف بن أشنهو: المؤسسات الأجنبية ونقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت 1985
8. عليوش خربوع كمال: قانون الاستثمارات في الجزائر 1999
9. أمير نوف: الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات.
10. تشام فاروق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية
11. علي أحمد " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا: دراسة تحليلية لقطاع الدواء في مصر " (1989)

المجلات:

1. ضمان الاستثمار (الأعداد 129، 130) 1998-1999
2. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية سنة 1998
3. مجلة الإقتصاد والأعمال نوفمبر 2000

الانترنت:

1. (www.mfa.gov.jo)
2. (<http://www.rasid.com/>)
3. (<http://islamtoday.net/>)
4. (موقع الهلال الالكتروني، 2010)

الشركات الصناعية التي تمت عليها الدراسة

المنطقة Estate	الرقم No.	إسم الشركة Company Name	جنسيتها Nationality
	1	شركة النور المشع (ساري) Radiant light Company	بريطانية British
	2	شركة كاسيبو الأردنية Kasibo Company	بريطانية British
	3	شركة الصقر العالمية Falcon Company	أردنية، صينية إماراتية Jordan, China, U.A.E
	4	شركة الأعمال المخلصة Sincere Works Company	صينية Chinese
	5	شركة ريتش باين Rich Pine Company	تايوان، بريطانية Taiwan, British
	6	شركة الجودة Goodness Company	هندية Indian
	7	شركة الواحة الدولية Oasis Company	تايوانية Taiwan
	8	شركة معجزة العصر Century Miracle Company	أردنية، صينية Jordan, China
	9	شركة العصر للبدلات Century Suits Company	أردنية، هولندية Jordan Holland